

أمر رقم (١)

صادر عن الحاكم العسكري العام

بمقتضى المادة (٢) من تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧

○○○○○○

بمناسبة الظروف الناشئة عن الحالة الطارئة بسبب العدوان الاسرائيلي أمر بما يلي :-

- ١ - يعتبر مقبولا للتناقص كل شيك سحب على فروع البنوك المرخصة في الضفة الغربية مؤرخ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ او قبل ذلك . وعلى البنوك المرخصة قيد قيمته لحساب المستفيد سواء قبله البنك المرخص رسم التحصيل او قيدت قيمته لحساب العميل ثم إعادته اليه بعد ذلك .
- ٢ - يعتبر مقبولا للتناقص كل شيك سحب على فروع البنوك المرخصة في الضفة الشرقية مؤرخ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ او قبل ذلك ، اذا قيدت قيمته في حساب المستفيد في احد فروع البنوك المرخصة في الضفة الغربية .
- ٣ - أ - مع الاحتفاظ بكافة الحقوق والالتزامات لذوي العلاقة تمتد حتى اشعار آخر :-
 - ١ - المواعيد القانونية لتقديم والاحتجاج بالنسبة للشيكات المسحوبة على فروع البنوك المرخصة في الضفة الغربية من المملكة قبل ١٩٦٧/٦/٥ ولم تقدم للبنوك المرخصة اتيد قيمتها في حساب المستفيد او لتحصيلها .
 - ٢ - المواعيد القانونية للاشعار والتبليغ والمطالبة والاحتجاج بالنسبة للكبيالات التي تؤدي قيمتها المستحقة في الضفة الغربية من المملكة .
 - ب - تبقى الكبيالات المشار اليها في هذه المادة والتي خصصتها البنوك المرخصة او اودعت لديها برسم التأمين معلقة ، ولا يطالب بخاصتها او مودعها ببلغ قيمتها كما لا تحسب من اصل تسهيلاتهم الائتمانية الممنوحة قبل ١٩٦٧/٦/٥ من قبل تلك البنوك .
 - ج - يسري هذا التمديد على كافة الاجراءات التي بدىء بها ولم تنته بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ بالنسبة لهذه الشيكات والكبيالات .
 - د - يقطع هذا التمديد مدة التقادم القانوني ولا يدخل في حسابها .
 - هـ - تخضع قيمة الكبيالات والشيكات التي تتأخر تأدية قيمتها والوارد ذكرها اعلاه لفائده لا تتجاوز نسبة (٦٪) سنويا يتحملها المدين الاصيل .

الحاكم العسكري العام

سعد جمعه

١٩٦٧/٦/٢٧

مبايعات شيك / نهج



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ١ ربيع الثاني سنة ١٣٨٧ هـ . الموافق ٨ تموز سنة ١٩٦٧ م . العدد ٢٠٢٠

عَدَمَتَارْ

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

من خارج المملكة الاردنية الهاشمية